

عقدت لجنة الطاقة بجمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس / أسامة جنيدي لقاء إلكتروني مشترك من خلال تطبيق Zoom ، وذلك مع لجنة تنمية العلاقات مع إفريقيا بالجمعية برئاسة الدكتور/ شريف الجبلي، ولجنة البنوك والبورصات بالجمعية برئاسة الأستاذ / حسن حسين، كما حضر اللقاء عدد من أعضاء الجمعية من ممثلي مجتمع الأعمال المصري العاملين والمعنيين بقطاعات الكهرباء والطاقة والبنوك والتمويل والأستثمار بالقارة الإفريقية ،وممثلي قطاع اللجان التخصصية والعلاقات الحكومية بالجمعية وممثلي الصحافة والإعلام ،وذلك في تمام الساعة الثانية ظهراً يوم الإثنين الموافق 21 يونيو 2021 ،حيث تم إستعراض ومناقشة:

- الترويج لفرص الإستثمار المصرية في قطاع الطاقة بالخارج وخاصة بالقارة الإفريقية.
- إلقاء الضوء على كافة البنوك ومؤسسات التمويل الدولية التي يمكن الإستفادة منها لتمويل الإستثمارات المصرية في قطاع الطاقة بالخارج

بدأ اللقاء بكلمة المهندس / أسامة جنيدي - رئيس لجنة الطاقة بالجمعية، وقد رحب سيادته بكافة

السادة الحضور، ثم أكد سيادته أن الشركات الوطنية الآن أكثر جاهزية لجني ثمار الإصلاح الاقتصادي والانجازات التي حققتها الدولة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي في السبع سنوات الماضية، مشيراً إلى هناك خطة عمل مبدئية لبدء التحرك في دراسة الأسواق واستغلال الفرص والعلاقات المتميزة لجمعية رجال الأعمال المصريين على المستوي المحلي والدولي وذلك من أجل وضع خطوات إيجابية وملموسة في ملف تصدير قطاع المقاولات المتخصص في مشروعات الطاقة بالقارة الافريقية.

كما أكد سيادته أن شركات المقاولات المصرية لديها الرغبة والحافز والإمكانيات والخبرات التي تؤهلها لتصدير خدماتها الي افريقيا وإلى مشروعات إعادة الإعمار كشركات مقاولات عامة أو في إنتاج الطاقة والنقل والتوزيع ومشروعات كفاءة الطاقة سواء بنظام BOT حق الامتياز أو PPP بالمشاركة بين القطاع الخاص والحكومي.

وأشار سيادته إلى أهمية تشجيع إقامة تحالفات بين الشركات المصرية العاملة في مجال الطاقة وشركات المقاولات المتخصصة في تنفيذ مشروعات الطاقة بصفة عامة للدخول في تحالفات قوية بالإضافة إلى وضع خطة عمل لكل دولة أفريقية على حده بهدف تسهيل تصدير الخدمات والمنافسة على مشروعات البنية التحتية في مجالات الكهرباء والطاقة.

ثم قام الدكتور/ شريف الجبلي - عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة تنمية العلاقات مع إفريقيا

بالجمعية، بالترحيب بالسادة الحضور، وأكد سيادته أن كافة المشروعات في مجالات الطاقة في إفريقيا تمثل فرص ضخمة لنمو الشركات المصرية وتصدير خدماتها وخبراتها سواء في قطاع المقاولات أو إنتاج الطاقة حيث تواجه كافة الدول الأفريقية مشكلات في إنتاج الطاقة والكهرباء.

كما أكد سيادته على أن اتفاقية التجارة الحرة القارية والتي قد اعتمدها حتى الآن 38 دولة أفريقية تمنح الفرص الأكبر ومميزات عديدة للشركات المصرية سواء في تصدير السلع أو الخدمات ومنها أعمال المقاولات والاستشارات بدون جمارك حيث تضم 54 دولة أفريقية، مشيراً إلى أهمية تحديد الدول ذات الأولوية للاستثمار في الطاقة والتجارة والتي تتمتع باستقرار أمني وسهولة في الإنتقال والحركة.

وأكد سيادته أنه من واقع خبرته بالسوق الإفريقي فإن ليبيا والسودان من أهم دول الجوار التي يمكن البدء فيها بتصدير خدمات مقاولات الطاقة نتيجة لتوفير التمويل الضخم لأعمال البنية التحتية خاصة السودان بعد مؤتمر باريس، مشيراً إلى أن السوق الليبي في حاجة إلى مشروعات كبيرة في البنية التحتية من مشروعات صرف ومياه وطاقة وغيرها كما أنها تعطي الأولوية لمصر عن باقي الدول وليبيا وتفضل العمل بنظام BOT حق الامتياز.

ثم أشار سيادته إلى أن كل من دولة تنزانيا، وجيبوتي وكينيا بها فرص عمل كبيرة لشركات مقاولات الطاقة والمشروعات الخدمية لمجالات الطاقة الكهرومائية بجانب تحسين الكفاءة والنقل والتوزيع، لافتاً إلى أهمية التركيز على دول شرق إفريقيا مثل زامبيا وبروندي وغرب أفريقيا مثل نيجيريا وغانا.

ولفت إلى أهمية تعزيز التعاون بين جمعية رجال الأعمال المصريين وبعض المؤسسات الإفريقية المانحة لضمانات الاستثمار في مشروعات البنية التحتية مثل بنك الاستيراد والتصدير الإفريقي (Afreximbank) كمصدر للمعلومات و التمويل عن مشروعات البنية التحتية ومنها الطاقة، مشيراً إلى أن إختيار الدول المستقرة سياسياً من الأمور الهامة في مشروعات الطاقة، وكذلك تصدير الخدمات في إفريقيا حيث إنها معفاة من الضرائب طبقاً لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية والتي تم تفعيلها في عام 2019.

وأكد سيادته أن تمويل المشروعات عملية معقدة وأن دخول الشركات المصرية لإفريقيا ضمن كونسورتيوم يمنح فرصة قوية للتواجد المصري من خلال تحالفات وشراكات وطنية تعمل بشكل جماعي بالإضافة إلى ضرورة إفتتاح مكاتب وأفرع وضخ إستثمارات للشركات مع أهمية وضرورة وجود مستشار قانوني ومالي لكل كونسورتيوم.

كما أشار إلى ضرورة وجود ضمان للاستثمار في إفريقيا على غرار قيام البنك المركزي المصري بإنشاء شركة لضمان الصادرات برأسمال 600 مليون دولار، مؤكداً على أهمية قيام الجمعية بالتنسيق مع التمثيل التجاري المصري بعمل رحلات عمل وزيارات تجارية واستكشافية لعدد من الدول الإفريقية لبحث فرص ودراسة مشروعات الطاقة والمقاولات وتوزيع الكهرباء خاصة في دول غرب أفريقيا.

ثم اكد الأستاذ / حسن حسين - رئيس لجنة البنوك والبورصات بالجمعية، على أن تمويل المشروعات في أفريقيا يمثل تحديا كبيرا نتيجة انخفاض الجدارة الائتمانية في دول القارة الإفريقية بصفة عامة، كما أن الشركات المصرية عادة ما تعتقد أن المشروعات الصغيرة أسهل في التمويل من المشروعات الكبيرة إلا ان هذا اعتقاد خاطيء حيث أن المؤسسات المالية الدولية تسعى لتمويل المشروعات الكبيرة التي يزيد حجم التمويل المطلوب لها عن 100 مليون دولار وذلك لأنها تكون أكثر ربحية بالنسبة لها وأكثر تأثيراً على الدولة التي يقام بها المشروع، وفي نفس الوقت فإن تمويل المشروعات الصغيرة ممكن ان يتحقق ولكن ليس عن طريق المؤسسات المالية الدولية بل عن طريق الهندسة المالية Financial Engineering والتي يقوم بها المستشار المالي لمشروع الطاقة بين أطراف دولية مختلفة .

وأكد سيادته أنه من حيث الجدارة الائتمانية بين دول شرق إفريقيا فإن دولة جيبوتي تتمتع بوضع اقتصادي قوي حيث بلغ معدل النمو السنوي بها 5 % ومعدل النمو المتوقع للعام القادم 6 % ويقوم إقتصادها في الأساس على وجود ميناء بها يعد من اكبر موانئ العالم واكثرها تقدماً ، والاقتصاد بها يقوم معتمداً على نظام المناطق الحرة التي تقوم بتخزين البضائع ثم اعادة تصديرها عن طريق الميناء ، وبالتالي فإنها من اكثر الدول إستقراراً ، ومن هنا تنبع أهمية التركيز على دولة جيبوتي من الناحية الاقتصادية ، الأمر الذي تؤكده زيارة السيد رئيس الجمهورية مؤخراً الى دولة جيبوتي مما سيكون له كبير الاثر في تنمية و تطوير العلاقات بين البلدين و خصوصاً المجال الاقتصادي.

كما أكد سيادته إتفاقه مع د. شريف الجبلي في الأهمية الكبيرة لتكوين كونسورتيوم لكل مشروع بالإضافة إلى وجود مستشار مالي ومستشار قانوني لدراسة البدائل المالية والقانونية للمشروع حيث أن تمويل المشروعات من أكثر التمويلات المعقدة والتي تحتاج إلى خبرة كبيرة في إنجاح الحصول على المشروع وكذلك تحتاج الى خبرة كبيرة حول كيفية تأمين المجموعة المتقدمة للحصول على المقابل المادي المطلوب وكيفية الحصول عليه، مشيراً إلى أنه يتم اللجوء في الكثير من الأحيان إلى نظام المقايضة Barter deals للحصول على أهم ما تنتجه الدولة كمقابل عيني لسداد المشروع مثل البترول وكافة المنتجات الأولية التي لديها أسعار معلنة في بورصات التداول العالمية.

وأكد سيادته أنه بالنسبة للسودان الشقيقة يجب أن يكون الاهتمام بالشمال والجنوب على حدٍ سواء ، حيث أنه بعد التقسيم الذي تم بها في عهد الرئيس السابق عمر البشير فإن أغلب البترول أصبح متواجد في الجنوب وليس الشمال، لافتاً أن حكومة الخرطوم قد حصلت مؤخراً على تمويل بقيمة 2 مليار دولار من البنك الدولي وتقوم حالياً بالتحضير للمشروعات التي سيتم طرحها في القريب العاجل ، الأمر الذي يستدعي أن نتحرك بأقصى سرعة ممكنة للتقدم للمشروعات التي نستهدفها لدى حكومة الخرطوم على أن تكون أول زيارة تقوم بها الجمعية لكلٍ من الخرطوم وجيبوتي ، يلي ذلك زيارة لجوبا عاصمة جنوب السودان، وليبيا .

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور، حيث تم طرح اهم النقاط التالية:

أشار الأستاذ / حسين لطفي - عضو الجمعية، الي إمكانية التواجد في افريقيا إما بشكل مباشر كمصريين أو الاستعانة بتجارب وخبرات الشركاء التجاريين سواء أوروبي أو خليجي من خلال إقامة مشروعات للتصنيع المشترك في مصر بغرض التصدير إلي افريقيا بما يسمح لاستغلال الاتفاقيات التجارية الهامة وفي نفس الوقت ضمان التواجد في كل الدول بجانب التمتع بضمانات مخاطر الاستثمار والتجارة التي يتمتع بها الشريك الأجنبي .

أكد المهندس / مدحت القاضي – عضو الجمعية، أن السودان تمثل فرصة جيدة لتواجد الشركات المصرية خاصة في مشروعات الطاقة وهي الأكثر تميزاً وأداءً، مضيفاً أن السودان ستشهد في الفترة القادمة معدلات إنفاق كبيرة في مشروعات البنية التحتية ، وهنا أكد الأستاذ حسين حسين إستعداده التام لنقل خبراته الكبيرة في التعامل مع دولة السودان إليه لفتح إستثمارات هناك.

أشار الأستاذ / محمد يوسف – المدير التنفيذي للجمعية تتمتع بشبكة من العلاقات الدولية متميزة علي المستويين الحكومي والقطاع الخاص سواء مع مكاتب التمثيل التجاري وقطاع الاتفاقيات التجارية بوزارة التجارة والصناعة ومنظمات الأعمال المماثلة في عدد كبير من الدول، فضلا عن عضوية الجمعية في مجلس أعمال الكوميسا والتي يمكن استغلالها في زيادة تنافسية الشركات الوطنية في تصدير خدماتها لدول الكوميسا.

وفي نهاية اللقاء تم التوافق على أهم النقاط التالية :

- ضرورة وضع خطة عمل تركز على دراسة مشروعات الطاقة والبنية التحتية في عدد من الدول الأفريقية، وذلك بالتنسيق مع التمثيل التجاري المصري، بحيث تستهدف الخطة التركيز على عدد من الدول المجاورة والإفريقية التي تتمتع بإستقرار أمني وتمويل للمشروعات مثل ليبيا والسودان و جنوب السودان وجيبوتي كمرحلة أولى.
- ضرورة التنسيق لإعداد مجموعة من رحلات العمل الاستكشافية لفرص الاستثمار والبداية بدولة جيبوتي خلال الفترة المقبلة، يتبعها زيارات أخرى الي ليبيا وجنوب السودان، ثم تنزانيا، وكينيا، زامبيا وبروندي بجانب نيجيريا وغانا كمرحلة تالية.
- دراسة كل دولة بالقارة الإفريقية على حدة فيما يخص الاستثمار في الطاقة في افريقيا وجمع وتوفير المعلومات عن احتياجات الأسواق من مشروعات الطاقة في كل من ليبيا والسودان والمغرب وغانا كبداية للتوسع في افريقيا بجانب الاطلاع على بنود اتفاقية التجارة الحرة القارية وعمل التوعية اللازمة للشركات المصرية في كل بنود اتفاقية بالتنسيق بين جمعية رجال الأعمال المصريين وقطاع الاتفاقيات التجارية بوزارة التجارة والصناعة.

- يتم عرض التوصيات على اللجان النوعية بالجمعية لتحديد أولويات التحرك نحو تصدير الخدمات والمقاولات لمشاريع الطاقة والبنية التحتية سواء في إفريقيا أو مشروعات إعادة الإعمار، مع الوضع بالإعتبار ان دولة جيبوتي مناسبة جداً لبداية التحرك في تنظيم البعثات التجارية والاستكشافية لفرص تصدير الخدمات لأفريقيا .

كما تم الخروج بما يلي من توصيات:

- يتم التنسيق لعقد لقاء موسع للتعرف عن قرب على إتفاقية التجارة الحرة القارية، وتنظيم بعثات ورحلات عمل إلى مجموعة من الدول الإفريقية ذات الأهمية وعلى رأسها جيبوتي والسودان.
- عقد لقاء مع مؤسسات التمويل المعنية بالدول الإفريقية للتعرف على برامج التمويل المتاحة لمشروعات الطاقة .